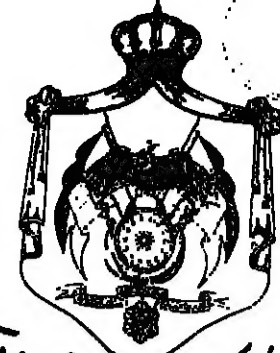


- ٦ - مدة الشركة : غير محدودة.
٧ - اساء الشركاء المفوضين بتولي : في الامور المالية ياسين موسى عواد منفردا
شؤون الشركة والتوقيع عنها : وفي الامور الادارية والاخرى الشريك كان مجتمعين.
٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٩٠/٥/٢٠.

اعلن بان التغييرات التالية قد جرت على ملكية الحصص في الشركة العشرية للانماء والتجارة المحدودة المسجلة تحت الرقم (١٥٨٧) تاريخ ١٩٨٥/٨/٣١.

اسم المحيل	اسم المحال له	عدد الحصص المحالة
حمدي امين العلمي	مدحت عبد اللطيف مسعود	٢١٤٢ حصه
حمدي امين العلمي	حلمي شاكر سماره	٢١٤٢ حصه
حمدي امين العلمي	عمود خليل ايوب	٢١٣٩ حصه
حمدي امين العلمي	صبيحي سليمان عطيه	٢١٤٢ حصه
حمدي امين العلمي	منيف البرغوثي	٢١٤٢ حصه
حمدي امين العلمي	عماد عبد الرحمن السفاريني	٢١٤٣ حصه
عزت نجم الدين الدجاني	حسن انشاصي	٢١٤٣ حصه
عزت نجم الدين الدجاني	عماد السفاريني	٢١٤٣ حصه
عزت نجم الدين الدجاني	مدحت عبد اللطيف مسعود	٢١٤٣ حصه
عزت نجم الدين الدجاني	منيف البرغوثي	٢١٤٣ حصه
عزت نجم الدين الدجاني	عمود خليل ابو الرب	٢١٤٣ حصه
عزت نجم الدين الدجاني	صبيحي سليمان عطيه	٢١٤٣ حصه
عزت نجم الدين الدجاني	حلمي شاكر سماره	٢١٤٣ حصه
عزت نجم الدين الدجاني	صبيحي سليمان عطيه	٢١٤٣ حصه
نافذ قاسم عبد الكريم عساف	منيف البرغوثي	٢١٤٣ حصه
نافذ قاسم عبد الكريم عساف	حلمي شاكر سماره	٢١٤٣ حصه
نافذ قاسم عبد الكريم عساف	عمود خليل ابو الرب	٢١٤٣ حصه
نافذ قاسم عبد الكريم عساف	مدحت عبد اللطيف مسعود	٢١٤٣ حصه
نافذ قاسم عبد الكريم عساف	عماد السفاريني	٢١٤٣ حصه
نافذ قاسم عبد الكريم عساف	حسن عمود انشاصي	٢١٤٣ حصه

تاريخ التحويل ١٩٨٩/٨/١.



المرئدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٢٧ ربيع اول سنة ١٤١١ هـ الموافق ١٦ تشرين اول سنة ١٩٩٠ م، العدد ٣٧٢٢

الفرس

الصفحة	نظام رقم	نظام
١٧٨٥	١٨ لسنة ١٩٩٠	نظام الهيئة التدريسية والموظفين الاداريين في المعهد القضائي الاردني .
١٧٨٧	١٩ لسنة ١٩٩٠	نظام تنظيم وادارة وزارة الزراعة .
١٧٩٠	٢٠ لسنة ١٩٩٠	نظام مكاتب تاجر السيارات السياحية
١٧٩٢	٢١ لسنة ١٩٩٠	نظام معدل لنظام الخدمة المدنية
١٧٩٥	٢٢ لسنة ١٩٩٠	نظام معدل لنظام رسوم تسجيل وترخيص وسوق المركبات
١٧٩٦	٢٣ لسنة ١٩٩٠	نظام معدل لنظام الضريبة الاضائية
١٧٩٧	٢٤ لسنة ١٩٩٠	نظام تطبيق بعض أنظمة الجامعة الاردنية على جامعة مؤتة
١٧٩٩	٢٥ لسنة ١٩٩٠	نظام معدل لنظام مكتبة امانة العاصمة
١٨٠٠	٢٦ لسنة ١٩٩٠	نظام معدل لنظام الحراس لبلدية جرش
١٨٠١		تصديق بنك البتراء
١٨٠٢	١ لسنة ١٩٩٠	تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
١٨١١		قرارات صادرة من الديوان الخامس بتفسير القوانين
١٨١٦		تصحيح خطأ

مديرية المطابع المسكينة

هكذا منه العمل

فأمر بوضع النظام الاتسي :-

نظام الهيئة التدريسية والموظفين الإداريين

ففي العهد القضائي الاردني

صادر بموجب المادة ١٢٠ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الهيئة التدريسية والموظفين الإداريين في المعهد القضائي الأردني لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعنى المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

المعهد القضائي الاردني : د
مجلس ادارة المعهد : س
الخبير العام للمعهد : ر
من يقوم بالتدريس في المعهد : عضو الهيئة التدريسية

المادة ٣ - تتولى الفئات التالية التدريس والتدريب في المعهد .

١ - قضاة المحاكم النظامية العاملين وغير العاملين من أعضاء في الخدمة القضائية خمس عشرة سنة على الأقل أو القضاة الذين يحملون شهادة الدكتوراه في القانون .

ب - أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات وأسلاف مؤسسات التعليم العالي في المملكة ويجوز تكليف من سبق ومثل عضوا في الهيئة التدريسية لأي من تلك الجامعات أو المؤسسات .

جـ - الحلول الاسفذة من علوا في الحملة مدة لاتقل عن خمس عشرة سنة ويجوز لفليات تطبيق هذه الفترة الجمع بين مدة الخدمة في القضاء والحملة وعمل المستشار القانوني في دوائر الحكومة .

د - القضاة العرب والاجانب من تطبيق عليهم الشروط الواردة في الفترة - من هذه المادة .

هـ - اسفذة الجامعة العربية والاجنبية الزائرون المعمور - د .

المادة ٤ - يمين المجلس الاشخاص الذين يتولون التدريس والتدريب في المعهد على سبيل التفريغ بموجب عقود يبرم بينهم وبين المدير ، ويحدد في العقد مدة العمل به وشروطه ، بما في ذلك الاجور والكفالات المستحقة .

١ - ١٢ ديناراً للحصول على درجة الدكتوراه وله خبرة أكاديمية في التدريس لمدة لا تقل عن خمس سنوات

٢ - ١٢ دينارا للقاضي في محكمة التمييز أو في محكمة العدل العليا ورئيس النيابة العامة في كل منهما ، ورئيس محكمة الاستئناف النظامية .

٣- ١٠. دلتير للمحاضر من غير الفئات المنصوص عليها في البندين ٢، ١ من هذه الفقرة .
ب - تصرف المكلفات التالية لمن يقدم للمعاهدى عمل من الاعمال المبينة ادناه :

١ - ٢٥ دينارا مقابل وضع منهاج دراسي عن كل ساعة من الداعات المعتبدة للمواد المقررة
فـ في المعهد .

٢ - ٢٥ دينار^١ مقابل وضع منهاج تدريبي يعادل ساعة معتمدة واحدة .

٣ - ٢٥ ديناراً لكل عضو من المشاركين في مناقشة أي بحث يقدم في المؤتمر .

٤ - ٥ دقائق مقابل كل ساعة زمنية يتولى خلالها المراقبة في الامتحان النهائي في المعهد .

ج - تصرف مكافأة مالية مقدارها ١٠٠ دينار لكل عضو من أعضاء لجنة مسابقة القبول في المعهد مقابل اشتراكه في أعمالها .

المادة ٦ - تصرف للحاضر المتفرغ في المعهد من غير الاردنيين سلفة مالية عند مباشرته العمل لاتزيد على ٢٥٪ من راتبه الاساسي الشهري ، وتسدّد هذه السلفة من راتبه عن الشهر الاول الذي يعمل فيه في المعهد

المادة ٧ - على الرغم مما ورد في أي نظام أو تشريع آخر إذا كلف المدير أو أي من موظفي المعهد من تطبيق عليهم شروط العضو في الهيئة التدريسية بالتدريس في المعهد تنصرف له الكفاية التي يستحقها بمقتضى هذا النظام شرطاً أن لا يتجاوز ذلك ثلاث ساعات في الأسبوع .

المادة ٨ - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر بما في ذلك نظم الخدمة المدنية المعمول به تصرف
"جور والمكافآت المنصوص عليها في هذا النظم بقرار من المدير .

المادة ٩ - يكون للمعهد ملاكه الخالص من الموظفين الإداريين وتسري عليهم أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به ، ويؤسس المدير صلاحيات الأمين العلم النصوص عليها في ذلك النظام .

الحسين بن طلال

199.-9-22

وزير المحسنة	وزير الثقافة الاجتماعية	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية	رئيس الوزراء وزير الدفاع
د. محمد غصوب الزين	عبد الجيد الشريده	مروان القاسم	سالم مساعده	مفر إدراة

<p>وزير الاعلام ابراهيم عز الدين</p>	<p>وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكات</p>	<p>وزير التعدين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة ابراهيم ايوب</p>	<p>وزير الاسكان وزير التخطيط بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة</p>
---	---	---	--

وزير الأوقاف	وزير	وزير التربية والتعليم	وزير دولة
د. الشيخ علي الفقي	المعدل	د. محمد حمدان	للشؤون البرلمانية
يوسف المبيضين			الشيخ عبدالقاسم هبو

وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبدالكريم الدغمي	وزير التخطيط والتل عبدالكريم الكباريتي	وزير التعمير د. قسيم عبيدات
--	---	--	-----------------------------------

وزير الثقافة	وزير	وزير الطاقة والثروة المعدنية	نبيل أبو الهدي
وزير الجبل بالوكالة	الزمامه	وزير المالية بالوكالة	
د. خالد الكركي	د. سليمان قريبات	نابت الطاهر	وزير النقل والاتصالات

ملکات من الاصل

نخس الحس الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢-٩-١٩٩٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ١٩ لسنة ١٩٩٠
نظام تنظيم وإدارة وزارة الزراعة
صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام - نظام تنظيم وإدارة وزارة الزراعة لسنة ١٩٩٠ - ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والمبلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعنى المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

الوزارة	:	وزارة الزراعة
الوزير	:	وزير الزراعة
الأمين العام	:	الأمين العام للوزارة .
المساعد	:	مساعد الأمين العام
المدير	:	مدير أي مديرية في مركز الوزارة
مدير الزراعة	:	مدير مديرية الزراعة في المحافظة أو اللواء .
اللجنة	:	لجنة التخطيط في الوزارة
المركز الوطني	:	المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا .

المادة ٣ - الوزارة مسؤولة من تحقيق الاهداف العامة للثنية الزراعية في المملكة والتعاون في ذلك مع الجهات والهيئات المعنية الاخرى وفقا للقوانين والانظمة المعمول بها وتحقيقا لذلك تتركس الوزارة الصلاحيات والاختصاصات اللازمة بما في ذلك ما يلي :-

- رسم السياسة الزراعية ووضع الخطط والبرامج المناسبة لتحقيقها .
- تنظيم الانتاج الزراعي .
- مراقبة انتاج مخلات الانتاج الزراعي واستيرادها وتداولها .
- تقديم الخدمات الزراعية الاساسية .
- حملة الموارد الطبيعية الزراعية والاشراف على استغلالها على الوجه الامثل .
- اجراء البحوث الزراعية التطبيقية وتقديم الخدمات في مجال الارشاد الزراعي .
- تنسيق التعاون مع الجهات العربية والاقلية والدولية في مجال التنمية الزراعية .

المادة ٤ - تتألف الوزارة من :-

١ - المديريات في مركز الوزارة :-

- ١ - مديرية الانتاج النباتي .
- ٢ - مديرية الثروة الحيوانية .
- ٣ - مديرية الاتصاف الزراعي .
- ٤ - مديرية التحريج والغابات .
- ٥ - مديرية وتلية المرومات .
- ٦ - مديرية المشاريع .
- ٧ - مديرية تنمية البادية والرامي .
- ٨ - مديرية الشؤون الادارية .
- ٩ - مديرية الشؤون المالية .
- ١٠ - مديرية الانشاءات والآلات .
- ١١ - مديرية العلاقات العامة .
- والتعاون الدولي .

- ١ - المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا .
- ٢ - مديريات الزراعة في المحافظات والاولوية .

المادة ٥ - ١ - تتولى المديريات في مركز الوزارة والمركز الوطني وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للوزارة والاشراف على تنفيذها وتنظيمها .

٢ - تتولى مديريات الزراعة والمراكز الاقليمية التابعة للمركز الوطني تنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة .

المادة ٦ - ١ - يكون الأمين العام مسؤولا امام الوزير عن ادارة شؤون الوزارة وعن تنفيذ المهام والمسؤوليات المناطة بها وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها وللوزير تعيين مساعد او اكثر للأمين العام .

٢ - يعين المدير ومدير الزراعة بقرار من الوزير بناء على تنسيب الأمين العام .

٣ - يكون كل من المساعد والمدير ومدير الزراعة مسؤولا امام الأمين العام عن تنفيذ المهام المناطة به .

المادة ٧ - ١ - يشكل للمركز الوطني مجلس يسمى - مجلس المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا - يعين اعضاؤه وتحدد مهامه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

٢ - يعين مدير المركز الوطني بقرار من الوزير ويتنسيب من مجلس المركز ويكون مسؤولا امام الوزير عن ادارة شؤون المركز وعن تنفيذ المهام والمسؤوليات المناطة به .

المادة ٨ - للوزير تفويض اي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى الأمين العام وللأمين العام تفويض اي من صلاحياته الى مدير المركز الوطني والمساعدين والمديرين ومديري الزراعة او اي موظف آخر .

المادة ٩ - ١ - تشكل في الوزارة لجنة تسمى - لجنة التخطيط على النحو التالي :-

١ - الوزير	:	رئيس
٢ - الأمين العام	:	نقبا للرئيس
٣ - مدير المركز الوطني	:	عضوا
٤ - المساعدون	:	اعضاة
٥ - المدبرون	:	اعضاة

٢ - تتولى اللجنة القيام بالمهام التالية :

- ١ - اقتراح المبادئ العامة لسياسة الوزارة .
- ٢ - وضع خطط العمل في الوزارة واساليب وسائل تنفيذها .
- ٣ - متابعة تنفيذ خطط وبرامج العمل وتنظيمها .
- ٤ - اعداد مشروع الموازنة السنوية للوزارة .
- ٥ - اعداد المشاريع المقترحة وقرارها وتنظيم عملها وتنفيذها .
- ٦ - اعداد مشاريع القوانين والانظمة المتعلقة بالوزارة .
- ٧ - اي امور اخرى يحيلها الوزير اليها .
- ٨ - يعين الوزير من بين موظفي الوزارة أمين سر للجنة .
- ٩ - تعقد اللجنة اجتماعها مرة كل اسبوعين على الاقل بدعوة من رئيسها او نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ثلثي اعضائها وتتخذ قراراتها وتوصياتها بالاجماع او بأغلبية الاعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة .
- ١٠ - لرئيس اللجنة ان يدعو اي شخص للاشتراك في اجتماعات اللجنة للاستئناس برأيه فتنسب الامور المعروضة عليها دون ان يكون له حق التصويت .

مادة ١٠ من الفصل

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٣١-٧-١٩٩٠
نأمر بوضع النظام الآتي : -

المادة ١٠-١ - لمجلس الوزراء بتشيب من الوزير احداث اي مديرية جديدة في مركز الوزارة او الغاء اي مديرية او دمجها بغيرها من المديرية ات التأميم .

ب- الوزير بناء على تنسيب اللجنة احدثت مديريات الزراعة في المحافظات والايوية ، والاقسام والوحدات الادارية في المديرية المركزية وفي مديريات الزراعة او الغلاتها ودجها بغيرها وذلك حسب ما تقتضيه مصلحة العمل .

المادة ١١- للوزير اصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك ما يلي :-

١ - تحديد الاعمال والمهام الخاصة بالمديريات في مركز الوزارة ومديريات الزراعة في المحافظات والولاية والاقسام والوحدات الادارية والمساعدين والمستشارين ومديري المديريات ومديري الزراعة ورؤساء الاقسام والوحدات الادارية.

ب - وصف اعمال الموظفين في الوزارة .

ج - تحديد العلاقة واساليب الاتصال والتنسيق بين اجهزة الوزارة .

المادة ١٢- يلغى نظام التنظيم الإداري لوزارة الزراعة رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته .

199.-9-22

رئيس الوزراء وزير الدفاع مقر يدوان	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	وزير التربية الاجتماعية عبدالمجيد الشريده
وزير الصحة د محمد عضوب الزين	وزير الاشغال العميه وزير الاسكان ووزير التخطيط بلوكلة عبد الرؤوف الروابده	وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة بالوكلة ابراهيم ايوب	وزير دولة للشؤون رئيسة الوزراء حكمت المسكوت
وزير الاعلام ابراهيم عزالدین	وزير دوله للشؤون البرلمانيه الشيخ عبدالحقاسي جبو	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د محمد حمدان	وزير المعدل يوسف المبيضين
وزير الاوقاف والشؤون والمقدستات الاسلاميه د الشيخ علي الفقير	وزير المعمل د قسم عبيدات	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير السياحه والاثر
وزير الشؤون البلدية والقرويه والبيئة عبدالكريم الدفهي	وزير المعمل د قسم عبيدات	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير النقل والاتصالات نبيل ابو الهدى
وزير الطاعة والفروه المدنيه وزير المليه بلوكلة نايت الظاهر	وزير الزراعه د سليمان مريوات	وزير الشباب بالوكلة وزير الثقافه د خالد الكرعي	

المادة ١ - يسمى هذا النظام - نظام مكاتب تاجر السيارات السياحية لسنة ١٩٩٠ - ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظم المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة الداخلية
الوزير :	وزير الداخلية
سلطة الترخيص :	الوزير
المكتب :	المكتب المرخص لتأجير السيارات السياحية

المادة ٣ - يقدم طلب ترخيص المكتب الى الوزير، ويحال الى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة ١-أ من المادة ١٠ من هذا النظم وإلى الدوائر الأخرى التي يرى الوزير الاستئناس برأيها في الطلب .

المادة ٤ — يشترط في طالب الترخيص ما يلي : —

١ - ان يكون اردنى الجنسية ،وان لايتل ممره من ٢١ سنة عند تقديم الطلب .

ب - أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف وأن يثبت ذلك بشهادة رسمية صادرة عن الجهة المختصة .

المادة ٥ - يشترط في الكتب ما يلي :-

١ - ان يسجل بلمه ١٠ سيارات ركوب صغيرة على الاقل .
 ب - ان تتوفر فيه صالة استقبال مريحة وهاتف ووحدة صحية مزدوجة مناسبة .
 ج - ان يكون بعيدا عن اي مفرق طررق او ملهى لها مبهلة لاتقل عن ٥٠ مترا .
 د - ان يتوفر له موقف خاص مناسب للسيارات .

المادة ٦ - يشترط في ترخيص السيارات السياحية ما يلي:

١ - ان تكون جميع السيارات المستخدمة في حالة جيدة ولا تزيد سنة صنعها عن ٨ سنوات بتاريخ ترخيصها باسم المكتب .

ب - أن تكون جميع السيارات مؤمنة تأميناً شاملاً لدى إحدى شركات التأمين العاملة في المملكة.

هذه هي اصل

المادة ٧ - ينحصر ترخيص مكتب تاجر السيارات السياحية في المواقع التالية :-

- ١ - الفنادق السياحية المصنفة من فئة الثلاث نجوم وما فوق .
- ب - المطارات والموانئ البحرية .
- ج - المواقع السياحية التي تحددها وزارة السياحة .
- د - أي موقع آخر يحدده الوزير بقرار معلل بضرورة وجود مكتب فيه .

المادة ٨ - يمنح الترخيص للمكتب بقرار من سلطة الترخيص بناء على تنسيب اللجنة المنصوص عليها في الفقرة ١٠ من المادة ١٠ من هذا النظم .

المادة ٩ - يقدم صاحب المكتب قبل مباشرة العمل كلفة مصرفية الى وزارة السياحة بمقدارها ٢٠٠٠ الف دينار وتجدد سنوياً قبل اسبوعين من تاريخ انتهائها . ويحق لوزير السياحة مصادرة قيمة الكلفة أو جزء منها في حالة اخلال صاحب المكتب بالتزاماته التي يحددها بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية .

المادة ١٠ - ١ - تؤلف لجنة برئاسة امين علم الوزارة او من ينوبه وعضوية :-

- ١ - مندوب عن وزارة السياحة يعينه وزيرها .
- ٢ - مندوب عن وزارة النقل والاتصالات يعينه وزيرها .
- ٣ - مندوب عن المحافظة المعنية يعينه المحافظ .
- ٤ - مندوب عن املة عمل - أو البلدية ذات العلاقة يعينه مجلس الإمالة أو المجلس البلدي المختص .
- ٥ - مندوب عن ادارة السير - يعينه وزير الداخلية .
- ب - تتولى اللجنة دراسة الطلبات المقدمة اليها بمقتضى احكام هذا النظم واجراء الكشف الميداني على المواقع المراد انشاء المكتب فيها والتحقق من توافر الشروط المقررة فيها ورفع تنسيبها بشأنها الى سلطة الترخيص .

المادة ١١ - يجب ان يكون للمكتب مدير متفرغ شريطة ان يكون اردني الجنسية وان لا يقل عمره عن ٢١ سنة ، وان يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية العامة على الاقل ويكون مسؤولاً عن ادارة المكتب وتنظيم شؤونه وضبط قيوده والاشراف على اعماله .

المادة ١٢ - يتولى المكتب تاجر السيارات السياحية للاشخاص التالية ولا يجوز له تاجيرها لغيرهم بأي صورة من الصور تحت طائلة المسؤولية :-

- ١ - الاجنبي الذي يحمل رخصة سوق دولية او اجنبية او اردنية سرية المفعول .
- ب - الاردني الذي يحمل رخصة سوق اردنية سرية المفعول او رخصة سوق دولية سرية المفعول مسجلة من خارج المملكة .
- ج - الاردني المقيم خارج المملكة الذي يحمل رخصة سوق سرية المفعول صادرة عن الدولة التي يقيم فيها شريطة حصوله على تصريح من ادارة السير يصرف له مجاناً .

المادة ١٣ - يكون الترخيص الممنوح للمكتب شخصياً ولا يجوز لصاحب المكتب نقل ملكيته الى أي شخص آخر او ان يبدل اسم المكتب او يغير موقعه الا بموافقة سلطة الترخيص المسبقة .

المادة ١٤ - تحدد نملاج مفقود تاجر السيارات السياحية من قبل وزارة السياحة بالتنسيق مع ادارة السير ، ولا يجوز استعمال غيرها في تاجر السيارات السياحية .

المادة ١٥ - ١ - على صاحب المكتب ان يحتفظ بمكتبه بصورة ضوئية عن جواز سفر مستاجر السيارة السياحية يبين فيها اسمه الكامل وصورته الشخصية الواضحة ورقم الجواز ، والمعلومات الخاصة برخصة السوق .

ب - على صاحب المكتب ان يحتفظ بقيود دقيقة عن حركة السيارات السياحية بها في ذلك اسماء مستاجريها وجنسياتهم وعناوينهم وان يزود اقرب مركز امني بكشف يومية عن هذه القيود

المادة ١٦ - يلغى نظم السيارات السياحية رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٤ .

الحسين بن طلال

٢١-٧-١٩٩٠م

وزير التربية الاجتماعية عبد المجيد الشريدة	سائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير الاعلام ابراهيم عز الدين	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التوطين ابراهيم ايوب	وزير الاشغال المباني والسكن عبد الرؤوف الروابدة
وزير المعدل يوسف المبيضين	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد القاسم جمر	وزير المالية باسل جردانه
وزير السياحة والآثار عبد الكريم الكباريتي	وزير الشباب ابراهيم الغبابشه	وزير العمل ووزير الصحة بلوكيلة د. فسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي الفقي
وزير انطلاقة والثروة المعدنية ثابت الطاهر	وزير التنقل والاتصالات نبيل ابو الهدي	وزير المياه والري الهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الكريم الدفسي
وزير التخطيط د. خالد امين عبدالله	وزير الثقافة د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان هريبات	

هذه امته الاصل

نخبة الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المصادقة ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢-٩-١٩٩٠
تأسر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٩٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام - نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٩٠ - ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٨٨ المضاف اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة ب من المادة ١٤ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب - لا يدفع لأي من شاغلي وظائف الفئة العليا أي بدل أو علاوة أخرى غير منصوص عليها في الفقرة - أ - من هذه المادة بما في ذلك العلاوة الفنية وعلاوات الاختصاص والعلاوة الأساسية الموحدة للموظفين وبدل العيش الإضافي وعلاوة الشهورين الثالث عشر والرابع عشر أو أي علاوة إضافية أخرى مما كان اسمها أو نوعها أو مقدارها باستثناء العلاوة العقلية والعلاوة الشخصية ومكافآت تمثيل الحكومة في مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها، والمكافأة المقررة لمقابل المشغول في أي لجنة أو مجلس أو هيئة وكذلك أي مكافأة مقابل العمل خارج أوقات الدوام الرسمي في غير دائرته بناء على موافقة الجهة المختصة بمقتضى أحكام هذا النظام

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٣٢ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٣٢ -

١ - تأخذ اللجنة المركزية عند تحديد الدرجة التي سيعين فيها أي شخص في أي وظيفة بعمليتين الاعتبار سنوات الخبرة التي أمضاها في الوظائف الحكومية أو الأعمال الأخرى إذا كانت تتفق مع وصف الوظيفة التي سيعين فيها وكانت قد اكتسبت أو تمت بعد الحصول على المؤهل العلمي الذي سيعين في الوظيفة على أساسه وينتج في هذه الحالة - أ - يلي :-

١ - زيادة سنوية واحدة عن كل سنة من سنوات الخبرة العملية في الوظائف الحكومية

٢ - زيادة سنوية واحدة من كل سنتي خبرة عملية في غير الوظائف الحكومية سواء كانت في القطاع الخاص داخل المملكة أو في القطاع الحكومي أو الخاص خارج المملكة .

ب - عند تعيين الموظف في المصنف في وظيفة مصنفة لحصوله على شهادة الدراسة الثانوية العامة وهو على رأس عمله تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد الدرجة التي يستحقها سنوات الخبرة العملية التي أمضاها في الوظائف الحكومية في المملكة وكانت قد اكتسبت قبل الحصول على الثانوية العامة وينتج على أساسها زيادة سنوية واحدة عن كل سنتي خبرة عملية مع مراعاة ما ورد في الفقرة - أ - من هذه المادة بالنسبة للخبرات العملية التي اكتسبها بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة .

المادة ٤ - تعدل المادة ١٦٧ من النظام الأصلي على الوجه التالي :-
أولاً : بملحق البند ٣ التالي إلى الفقرة ب منه -

٣ - على الرغم مما ورد في المادة ٢٦ من هذا النظام والبندين ٢٠١ من الفقرة د من هذه المادة ينتقل الموظف المصنف في المؤسسة الخاضعة للتقاعد من غير الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة وكان يتقاضى راتبه بموجب سلم الرواتب ودرجات نظم الخدمة المدنية إلى الفئة الثالثة بدرجة وراتبه الحاليين .

ثانياً : بإلغاء عبارة - يعتمد المؤهل العلمي الذي كان الموظف قد عين به في المؤسسة - الواردة في مطلع البند ١ من الفقرة د منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :-
- يعتمد المؤهل العلمي الذي كان الموظف قد عين به في المؤسسة أو المؤهل العلمي الذي حصل عليه أثناء خدمته فيها أيهما الأفضل -

ثالثاً : بإلغاء البند ٣ من الفقرة د منها .

الحسين بن طلال

١٩٩٠-٩-٢٢

وزير للتنمية الاجتماعية عبد المجيد الشريدة	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان الفاسم	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساحنة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير التخطيط بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الصحة د. محمد عضوب الزين	
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دوله للشؤون البرلمانية الشيخ عبد القاسم جبو	وزير الاعلام ابراهيم عز الدين	وزير دولة الشؤون رئيسة الوزراء د. محمد حمدان
وزير السياحة والآثار عبد الكريم الكباريتي	وزير العمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي الفخر	وزير المعدل يوسف الجبزيين
وزير التنقل والاتصالات نبيل ابو المهدى	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الكريم الدغمي	
وزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان عربيات	وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير المالية بالوكالة ثابت الطاهر	

هذا منه الأصل

نظام رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٠
نظام معدل لنظام رسوم تسجيل وترخيص وسوق المركبات

ثانياً : بإضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة هـ منهُ :
 - أو سيارات الركوب أيها امل

الحسين بن طاهر

وزير الثقافة
وزير الشباب بالوكالة
د. خالد الكركي

وزير
الزراعة
د. سليمان عويبات

وزير الطاقة والثروة المعدنية
وزير المياه بالوكالة
د. محمد العبد

وزير
التنقل والاتصالات

الحسين بن طاهر

وزير الثقافة	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير
وزير الشباب بلوكه	وزير المالية بلوكه	الزراعه
د. خالد الكركي	ثابت الطاهر	د. سليمان هريبات
	نيل ابو الهدى	

مخبر الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩-١-١٩٩٠
نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٠

نظام تطبيق بعض أنظمة الجامعة الاردنية على جامعة مؤتة

صادر بالاستناد الى المادة ٢٧ من قانون الجامعات

الاردنية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٧

المادة ١ - يسمى هذا النظام - نظام تطبيق بعض أنظمة الجامعة الاردنية على جامعة مؤتة لسنة ١٩٩٠ - ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - ١ - تطبق جامعة مؤتة الأنظمة التالية المعمول بها في الجامعة الاردنية وذلك الى ان تصدر الانتظمة الخاصة بجامعة مؤتة :-

- ١ - نظام موظفي الجامعة .
- ٢ - نظام الانتقال والسكر .
- ٣ - نظام الرواتب والملاوات .
- ٤ - نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار للموظفين .
- ٥ - نظام صندوق اسكن الموظفين .
- ٦ - نظام المراكز العلمية .
- ٧ - نظام الهيئة التدريسية .
- ٨ - نظام منح الدرجات العلمية والدرجات الفخرية والشهادات .
- ٩ - نظام صندوق التبرعات .

ب - تحقيقا للمخالفات المقصودة من الفقرة ١ - من هذه المادة تملرس المجلس في جامعة مؤتة الصلاحيات والمهام التي تملرسها المجلس واللجان المظلة لها في أنظمة الجامعة الاردنية المنصوص عليها في الفقرات ١ - من هذه المادة ، كما يملرس رئيس جامعة مؤتة وتوابسه والممداء ورؤساء الكليات والاسلم وعضو الهيئة التدريسية والمدير والموظف واي لجنة فيها المهام والصلاحيات المخولة لغيرهم في الجامعة الاردنية .

المادة ٣ - يلغى - نظام الهيئة التدريسية في جامعة مؤتة - رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ كما يلغى - نظام منح الدرجات العلمية والشهادات في جامعة مؤتة - رقم ٦٢ لسنة ١٩٨١ .

المادة ٤ - للجهات المختصة في جامعة مؤتة كل حسب اختصاصها اصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام بما يتعارض مع احكامه .

الحسين بن طلال

٢٩-١-١٩٩٠ م .

وزير الصحة د. محمد مصطفى الزين	وزير التربية والاجتماعية عبد المجيد الشريده	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر يسفوان
وزير دولة الشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة والاسكن ووزير التخطيط بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبدالباقى جبر	وزير الاعلام ووزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	
وزير السياسة والامر عبد الكريم الكباريتي	وزير المعمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون المقدسة الاسلاميه د. الشيخ علي الفقيه	وزير المعدل يوسف المبيضين
وزير التقل والاتصالات نبيل ابو الهدى	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبدالكريم الدغمي	
وزير الثقلة وزير الشباب بالوكالة د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان عزبيات	وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير المالية بالوكالة نائب الطاهر	

هكذا منه اصل

نخري الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩-٩-١٩٩٠
نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠

نظام معدل لنظام مكتبة امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام مكتبة امانة العاصمة لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيملي بالنظام الاصلي كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٥ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٥ - يشرف على وضع السلسلة العلمية للمكتبة مجلس ابناء يتألف من امين عمان رئيسا ومن سبعة اعضاء يختارهم مجلس الامانة من المواطنين المقيمين في العاصمة، وتكون مدة عضوية كل منهم في المجلس خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة تقطوع للمجلس في سبيل تحقيق مهله ان يستعين عند الضرورة باصحاب الخبرة والاختصاص .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٦ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٦ - ١ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة الي ذلك ويكون اجتماعه قانونيا بحضور اقلية اعضاءه وتتخذ القرارات فيه بالاغماج او بكثرية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس .
ب - يفقد عضو المجلس عضويته في اذا تغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية .

٢٩-٩-١٩٩٠

الحسين بن طلال

وزير التربية الاجتماعية عبد المجيد الشريده	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير التخطيط بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الصحة د. محمد عضوب الزين
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جوي	وزير الاعلام ووزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين
وزير السياسة والانسار عبد الكريم الكباريني	وزير المعمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمسائل الاسلامية د. الشيخ علي الفقي
وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير المالية بالوكالة ثابت الطاهر	وزير النقل والاتصالات نبيل ابو الهدي	وزير المياه والسري المهندس داود خلف
وزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة د. خالد الكرقي	وزير الزراعة د. سليمان عريبات	وزير الشؤون البلدية والتقوية والبيئة عبد الكريم الدغمي

نخري الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩-٩-١٩٩٠
نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٠

نظام معدل لنظام الحراسه لبلدية جرش

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الحراسه لبلدية جرش لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع النظام رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيملي بالنظام الاصلي كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٥ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٥ - يستوفي المجلس البلدي في بداية كل سنة مالية رسوم الحراسة التالية من المحلات والمؤسسات التجارية داخل منطقة البلدية وتضمنها الى الفئتين التاليين :-

١ - الفئة الاولى : وتشمل المحلات والمؤسسات التجارية في المناطق التجارية، وتدفع رسما شهريا مقداره ١ دينار واحد عن كل محل منها .
ب - الفئة الثانية : وتشمل المحلات والمؤسسات التجارية في المناطق السكنية وتدفع رسما شهريا مقداره ٥٠ نصف دينار عن كل منها .

٢٩-٩-١٩٩٠

الحسين بن طلال

وزير الصحة د. محمد عضوب الزين	وزير التربية الاجتماعية عبد المجيد الشريده	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير التخطيط بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الصحة د. محمد عضوب الزين
وزير المعدل يوسف الجبيضين	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جوي	وزير الاعلام ووزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين
وزير الشؤون البلدية والتقوية والبيئة عبد الكريم الدغمي	وزير السياسة والانسار عبد الكريم الكباريني	وزير المعمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمسائل الاسلامية د. الشيخ علي الفقي
وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير المالية بالوكالة ثابت الطاهر	وزير النقل والاتصالات نبيل ابو الهدي	وزير المياه والسري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والتقوية والبيئة عبد الكريم الدغمي
وزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة د. خالد الكرقي	وزير الزراعة د. سليمان عريبات	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير التخطيط بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الصحة د. محمد عضوب الزين

هكذا منه اصل

تصفية بنك البتراء

قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩٠-٧-٩٠ تاريخ ٢٠-٩-١٩٩٠

(قرار معدل لقراري لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩٠-٤-٩٠ تاريخ ١٥-٧-١٩٩٠ ورقم ٩٠-٥ تاريخ

(١٥-٧-١٩٩٠)

عملا بالصلاحيات المخولة لنا بمقتضى البند ٥ من تعليمات الادارة العرفية للشؤون المالية والاقتصادية رقم ٢ لسنة ١٩٦٧، وبعد الاطلاع على كتاب محلي بحفاظ البنك المركزي الاردني رقم ٧٠٢٠-٢٠٣١٣ تاريخ ١٦-٩-١٩٩٠، نقرر مايلي:-

اولا : يعدل قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩٠-٤-٩٠ تاريخ ١٥-٧-١٩٩٠ (ويشار اليه فيما يلي بقرار الاصلي) وفقا لما يلي:-

١ - يلغى نص البند ١٢ من القرار الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
١٢ - ١ - على كل دائن لبنك البتراء ان يتقدم بمطالبته للمصفي خلال ستين يوما من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية او من تاريخ نشر اعلان بذلك في صحيفة محلية يومية او اكثر والا فقد حقه بالمطالبة، ويجب ان يقدم الدائن مع المطالبة البنات اللازمة لاثباتها وللمصفي ان يستوضح من الدائن عن اي مسألة وان يطلب منه اي بيانات اخرى تتعلق بالمطالبة.

ب - يعد المصفي كشفا بالديون التي لبنك البتراء من واقع سجلات البنك او اية سجلات او اوراق رسمية او غير رسمية اخري يرى المصفي الاخذ بها، ويبلغ المصفي كل مدين الكشف الخاص به . وللدين الاعتراض على الكشف للمصفي خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه ويجب ان يكون الاعتراض واضحا وسببا وان يقدم معه البنات اللازمة لاثباته، وللمصفي ان يستوضح من الدين عن اي مسألة وان يطلب منه اي بيانات اخرى تتعلق بالاعتراض ج - اذا لم يعترض الدين خلال مدة الثلاثين يوما المبينة بالفقرة ب من هذا البند، يعتبر الكشف بمثابة قرار قضائي قطعي غير قابل للطعن فيه باي طريق من طرق الطعن .

٢ - يلغى نص البند ١٣ من القرار الاصلي، ويستعاض عنه بالنص التالي:-
١٣ - ١ - يفصل المصفي بمطالبات الدائنين واعتراضات المدينين بالسرعة الممكنة ويكون قراره قابلا للطعن امام محكمة الاستئناف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ القرار للدائن او المدين حسب الاحوال، ويكون قرار الاستئناف قابلا للتجيز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ حكم الاستئناف .

ب - تفصل كل من محكمة الاستئناف والتجيز بالدموى خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الدعوى لديها، ولا يوقف الطعن صلاحية المصفي في بدء التنفيذ او الاستمرار في التنفيذ على اموال الدين المرهونة لصالح بنك البتراء كما لا تسع الدعوى بطلب ذلك .

٣ - يلغى ما جاء في الفقرة ١ من البند ١٤ من القرار الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
١٤ - ١ - للمصفي ان يتخذ اي اجراء يراه مناسبا لتصفية حقوق والتزامات بنك البتراء، بما في ذلك تحصيل حقوق البنك الشخصية (ديونه) او تحويلها لاي شخص، ويشمل ذلك بيع هذه الحقوق او التنازل عنها، وللصفي اجراء التسويات مع اي مدين وفق ما يراه مناسبا، كما له بيع حقوق بنك البتراء المبنية والشخصية والمعنوية، كما وله التنازل لاي شخص ثالث عن اي عقد من عقود اجارة العقارات المبرمة مع البنك باعتباره مستلجرا، دون اشتراط موافقة المودع على ذلك، ويحل المستاجر الجديد في هذه الحالة محل بنك البتراء في عقد الاجارة

٤ - تلغى الفقرة ١-١ من البند ٥ من القرار الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي:-
١ - ابا بالزاد العلني او بطريق المخطوم وفق الاجراءات التي يراها المصفي مناسبة دون التمسيد باجراءاتك. التبليغ بالزاد العلني او الطرف المخطوم المنصوص عليها في القوانين والانظمة النافذة.

٥ - تلغى الفقرة ب من البند ١٥ من القرار الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي:-
ب - وللصفي ان يعدل في اي وقت عن احدي هذه الطرق ويلجأ لاي من الطريقين الاخرين ونسق ما يراه مناسبا.

٦ - يضاف بند جديد الى القرار الاصلي تحسب الرقم ٢٠ وفقا للنص التالي:-
« كل تبليغ منصوص عليه في هذا القرار بما في ذلك تبليغ الاحكام القضائية يتم اجراؤه لصالح الشان بالذات او بالبريد المسجل او عن طريق النشر في الجريدة الرسمية او في احدي الصحف المحلية اليومية. ويعتبر التبليغ بالبريد المسجل قد تم بالتقضاء سبعة ايام على ايداعه في البريد».

٧ - يضاف بند جديد الى القرار الاصلي تحت الرقم ٢١ وفقا للنص التالي:-
« يمثل بنك البتراء في مجلس ادارة او هيئة مديري اي شركة يساهم بها البنك بعضو او اكثر وذلك حسب نسبة مساهمته في راس مال الشركة ويعين العضو الممثل للبنك بقرار من المصفي، وينتفع العضو بجميع حقوق العضوية ويحمل واجباتها».

٨ - يضاف بند جديد الى القرار الاصلي تحت الرقم ٢٢ وفقا للنص التالي:-
«لوزير الصناعة والتجارة بناء على تنصيب المصفي، حل هيئة مديري شركة البتراء للتأمين والتجارة الدولية (شركة ذات مسؤولية محدودة) من التاريخ الذي يحدده، وتعين لجنة لادارة الشركة وتوفضها بصلاحيات هيئة المديرين والهيئة العامة للشركة».

ثانيا : يعدل البند رقم ٢ من قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩٠-٥-٩٠ تاريخ ١٥-٧-١٩٩٠ وفقا لما يلي:-

١ - يعتبر ما جاء في البند ٢ من القرار، فقرة ١ من البند المذكور -

٢ - تضاف الفقرة ب الى البند المذكور -

« يكلف محافظ البنك المركزي الاردني بتعيين شخص او اكثر لتقييم اسعار العقارات والاموال التي تؤول ملكيتها الى بنك البتراء بمقتضى نص الفقرة ١ من هذا البند، وذلك لتكوين بنك البتراء من استعمال مبالغ التقييم في تسديد الديون المعادلة لهذه المبالغ من اصل حقوق بنك البتراء المترتبة له في ذمة الشركات المسجلة باحكام الفقرة ١ من هذا البند».

محافظ البنك المركزي	وزير الصناعة والتجارة	وزير النقل	وزير المالية
د. محمد سعيد النابلسي	د. زياد فريز	والاتصالات	رئيس اللجنة
		نبيل ابو الهدى	باسل جردانه

مصدق
رئيس الوزراء
مضر بدران

هكذا منه العمل

تعليمات رقم السنة ١٩٩٠

تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

صادرة بمقتضى المادة ٢٩ من قانون التربية والتعليم

قانون مؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٨

المادة الأولى : -

تسمى هذه التعليمات تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة ، ويعمل بها اعتباراً من العام الدراسي ١٩٩٠-١٩٩١ .

المادة الثانية : -

يكون للكلمات التالية المعاني المخصصة لها إلا إذا دلت العريضة على خلاف ذلك :

السـوزارة	:	وزارة التربية والتعليم
الوزير	:	وزير التربية والتعليم
الأمين العام	:	أمين علم وزارة التربية والتعليم
الامتحان	:	امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
الأكاديمي	:	الادبي أو العلمي
المهني	:	التجاري الزراعي أو الصناعي أو الترفيهي أو الفندقية
الفرع	:	الفرع الأدبي أو العلمي أو التجاري أو الزراعي أو الصناعي أو الترفيهي أو الفندقية أو أي فرع جديد تقرره السـوزارة
المشترك	:	من يسمح له بالتقدم لامتحان بموجب هذه التعليمات

المادة الثالثة : -

يعقد الامتحان بالمناهج المقررة للصف الثاني الثانوي على النحو الآتي : -

١ - تعقد الوزارة امتحاناً في نهاية الفصل الدراسي الأول وآخر في نهاية الفصل الدراسي الثاني في المواد المقررة لكل منها باستثناء بحث الطباعة العربية والانجليزية وبمبحث التدريب العملي التي نصت عليها الفقرة ٢ التالية : -

ويرصد لكل فصل ٥٠ ٪ من النتيجة النهائية للمشارك باعتبار أن الفصلين يكونان وحدة واحدة

٢ - تعقد المدرسة المهنية التجارية امتحاناً بمبحث الطباعة العربية والانجليزية ، كما تعقد المدارس المهنية الزراعية والصناعية والخدمية والفندقية امتحاناً بمبحث التدريب العملي في كلا الفصلين

ب - تكون النهاية المعطى لمبحث الطباعة (العربية والانجليزية) لكل من الفصلين ٥٠ بينما تكون النهاية الصغرى لهذا المبحث في كل من الفصلين ٣٠ .

ج - تكون النهاية المعطى لمبحث التدريب العملي في الفروع المهنية ، الزراعي والصناعي والترميمي والفندقية لكل من الفصلين ١٠٠ بينما تكون النهاية الصغرى لهذا المبحث في كل من الفصلين ٦٠ .

٣ - تستخرج النتيجة النهائية للمشارك بجمع علامتي امتحاني الفصلين المذكورين .

٤ - لا يسمح بالتقدم لامتحان الفصل الثاني إلا لمن كان قد تقدم لامتحان الفصل الأول من العام نفسه

ب - يلغى امتحان كل من تقدم لامتحان الفصل الأول وتغيب عن امتحان الفصل الثاني .

المادة الرابعة : -

١ - يسمح بالتقدم لامتحان في المناهج المقررة للصف الثاني الثانوي الأكاديمي كمشارك نظامي لكل طلب نفسي الصف الثاني الثانوي الأكاديمي وفي نفس الفرع الذي يدرسه الطالب بشرط أن يكون قد داوم المدة القانونية فيه وسبق له إنهاء الصفين العشر (الأول الثانوي الأكاديمي قديماً) والأول الثانوي الأكاديمي حديثاً (الحادي عشر) بتسلسل ونجاح أو ما يعادل أي منهما ، وتكون مدة الدوام القانونية إذا لم يتجاوز غياب الطالب ٢٠ يوماً في الفصل الواحد أو ٣٥ يوماً في الفصلين للغياب غير المشروع أو ٤٠ يوماً في الفصل الواحد أو ٧٠ يوماً في الفصلين للغياب المشروع .

٢ - يسمح بالتقدم لامتحان في المناهج المقررة للصف الثاني الثانوي الأكاديمي كمشارك دراسة خاصة لمن يلي : -

أ - من يحمل شهادة الدراسة الثانوية الأردنية أو ما يعادلها .
ب - من يحمل الشهادة الإعدادية العامة أو من أنهى الصف التاسع أو ما يعادل أي منهما شريطة أن تخفى على ذلك مدة تزيد سنة واحدة على المدة المتبقية لانتهاء المرحلة الثانوية .
ج - من بلغ الصف الثاني الثانوي (الثاني عشر) كدارس غير نظامي وفقاً لتعليمات الامتحانات الخاصة بالدارسين غير النظاميين .
د - من تقدم لامتحان في سنوات سابقة .

المادة الخامسة : -

يسمح بالتقدم لامتحان في المناهج المقررة للصف الثاني الثانوي المهني لمن يلي : -

١ - كل طلب في الصف الثاني الثانوي المهني بشرط أن يكون قد داوم المدة القانونية فيه ، وسبق له إنهاء الصفين العشر - الأول الثانوي المهني قديماً - والأول الثانوي المهني - الحادي عشر - بتسلسل ونجاح أو ما يعادل أي منهما والمدة القانونية تكون كما وردت في الفقرة ١ من المادة الرابعة السابقة .
٢ - من أنهى الصف الثاني الثانوي المهني - الثاني عشر - أو ما يعادلها .

٣ - من أتم دراسته في التعليم التطبيقي أو مراكز التدريب المهني ، وعمل في مجال تخصصه مدة عام واحد على الأقل في مؤسسة حكومية أو خاصة مرخصة .

٤ - من يحمل الشهادة الإعدادية العامة ، أو من أنهى الصف التاسع أو ما يعادل أي منهما على الأقل ، ومضى على ذلك مدة تزيد سنة واحدة على المدة المتبقية لانتهاء المرحلة الثانوية وعمل أي منهم في مجال التخصص في مؤسسة حكومية أو خاصة مرخصة لمدة ثلاث سنوات على الأقل ، هذا فيما يتعلق بأي فرع من فروع الامتحان التجاري ، والصناعي ، والترميمي ، والفندقية .

٥ - من يحمل الشهادة الإعدادية العامة ، أو من أنهى الصف التاسع أو ما يعادل أي منهما على الأقل ، ومضى على ذلك مدة تزيد سنة واحدة على المدة المتبقية لانتهاء المرحلة الثانوية وعمل أي منهم غلباً زراعياً لمدة ثلاثة أعوام على الأقل بموجب وثيقة تثبت ذلك ، هذا فيما يتعلق بالفرع الزراعي .

٦ - كل من تقدم لامتحان في التعليم المهني في سنوات سابقة .

المادة السادسة : -

لا يجوز أن يتقدم أي من الفئات الواردة في المادة الخامسة السابقة لامتحان مهني بغير فرع التعليم المهني الذي سبق أن تعلمه ، أو عمل فيه ، أو تقدم لامتحان عام فيه .

المادة السابعة : -

١ - يتقدم المشتركون في الفرعين الأدبي والعلمي للامتحان في جميع المباحث المبينة لكل فرع في الجدول رقم ١ والجدول رقم ٢ الملحقين بهذه التعليمات باستثناء مبحث التربية الإسلامية فهو إجباري للمسلمين ولغيرهم .

ب - إذا تقدم المشترك لجميع المباحث المقررة في الجدول رقم ١ أو الجدول رقم ٢ الملحقين بهذه التعليمات في السنة الدراسية المفصلة فيجوز له التقدم في السنة الدراسية التالية لأي من هذه المباحث من أجل الحصول على النجاح أو تحسين المعدل .
وتعتبر العلامات التي يحصل عليها المشترك في السنة الدراسية التالية بديلاً عن العلامات التي حصل عليها في السنة الدراسية المفصلة .

هذه المادة من التعليمات

المادة الثامنة :-

تكون النهاية المعطى والنهاية الصغرى لعلامة كل بحث من مباحث الفرعين الادبي والعلمي حسبما هو مبين في الجدول رقم ١ والجدول رقم ٢ .

المادة التاسعة :-

يعنى المشترك الكفيف من تقديم الامتحان في مباحث الرياضيات العامة للفرع الادبي كما يعنى من الرسوم التوضيحية لاي امتحان آخر من الفرعين الادبي والعلمي يتطلب عمل الرسوم على ان يستعفى عن ذلك بالوصف .

المادة العاشرة :-

١ - يتقدم المشتركون في الفرع التجاري للامتحان في سبعة مباحث فقط من المباحث المذكورة في الجدول رقم ٢ بحيث تتضمن اللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، والرياضيات العامة ، والمحاسبة ومسك الدفاتر والسكرتارية وامال المكاتب ، ومبحثين آخرين على ان يكون احدهما بحث التربية الاسلامية للمشارك المسلم .
ب - يتقدم المشتركون في الفرع الزراعي للامتحان في ثمانية مباحث فقط من المباحث المذكورة في الجدول رقم ٤ بحيث تتضمن اللغة العربية ، والبستنة الشجرية ، والبستنة الخضرية ، والانتاج الحيواني ، والالات الزراعية والمشاغل ، ووقاية النباتات والاحياء ، ومبحثين آخرين على ان يكون احدهما بحث التربية الاسلامية للمشارك المسلم .

كما ويتقدم غير المسلمين - من اجل الحصول على النجاح او تحسين المعدل - لبحث الاحياء مع احتساب علامة النجاح منهم في العلم الماضي وفي مبحث البستنة الشجرية والبستنة الخضرية من ١٠٠ بدلا من ٢٠٠ .

ج - يتقدم المشتركون في الفرع الصناعي للامتحان في سبعة مباحث فقط من المباحث المذكورة في الجدول رقم ٥ بحيث تتضمن اللغة العربية ، وعلم الصناعة ، والرسم الصناعي ، والرياضيات ، والفيزياء ومبحثين آخرين على ان يكون احدهما بحث التربية الاسلامية للمشارك المسلم .

د - يتقدم المشتركون في الفرع التبرضي للامتحان في سبعة مباحث فقط من المباحث المذكورة في الجدول رقم ٦ بحيث تتضمن اللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، والامراض والتبريض ، والادوية والحلائل ، والاحياء ، ومبحثين آخرين على ان يكون احدهما بحث التربية الاسلامية للمشارك المسلم .

هـ - يتقدم المشتركون في الفرع الفندقي للامتحان في سبعة مباحث فقط من المباحث المذكورة في الجدول رقم ٧ بحيث تتضمن اللغة العربية ، واللغة الانجليزية وتحضير وانتاج وخدمة الطعام والشراب ، والايواء - الاستقبال والتدبير الفندقي - ، وكيمياء الغذاء تغذية وصحة عامة ومبحثين آخرين على ان يكون احدهما بحث التربية الاسلامية للمشارك المسلم .

و - اذا تقدم المشترك للامتحان في جميع المباحث المقررة في اي من فروع التعليم المبينة في الجداول ذات الارقام من ٣-٧ كل حسب فرعه الملحق بهذه التعليمات في السنة الدراسية الماضية فيجوز له التقدم في السنة الحالية في مبحث او اكثر من المباحث التي تقدم لهن اجل الحصول على النجاح او تحسين المعدل وتعتبر المباحث الاختيارية التي تقدم لها في السنة الدراسية السابقة اجبارية ، وتعتد العلامات التي يحصل عليها المشترك في السنة الدراسية الحالية بدلا من العلامات التي حصل عليها في السنة الدراسية الماضية .
وفي حالة التقدم للامتحان في جميع المباحث في السنة الدراسية الحالية فيعطى المشترك حرية تغير المباحث الاختيارية .

المادة الحادية عشرة :-

تكون النهاية المعطى والنهاية الصغرى لعلامة كل بحث من مباحث الفروع المهنية حسبما هو مبين في الجداول من رقم ٢-٧ .

المادة الثانية عشرة :-

يعتبر المشترك ناجحا في اي من الفروع : الادبي ، والعلمي ، والتجاري ، والزراعي ، والصناعي ، والتبرضي والفندقي اذا نجح في جميع المباحث التي تقدم فيها للامتحان ، وفي امتحان مبحث الطباعة العربية والانجليزية ومبحث التدريب العملي للفروع المهنية الاخرى الذي تجريه المدرسة المهنية .

المادة الثالثة عشرة :-

١ - يعطى المشترك النجاح كشفا بالعلامات يتضمن العلامة والسنة او السنتين التي حصل فيها على تلك العلامات ، على ان تثبت في الكشف علامات السنة الثانية فقط عند اعادة التقدم للامتحان في جميع المباحث .

ب - يعطى المشترك غير الناجح من غير المحرومين ومن المتقدمين لجميع المباحث المطلوبة للامتحان كشفا بالعلامات التي حصل عليها ويذكر في هذا الكشف التعبير - لم يستكمل المشترك شروط النجاح لهذا العلم - .

ج - يعطى المشترك غير الناجح من غير المحرومين ومن المتقدمين لبعض المباحث في السنة الدراسية الحالية كشفا بالعلامات التي حصل عليها في السنة الدراسية الحالية والسنة الدراسية السابقة ويذكر في هذا الكشف التعبير - لم يستكمل المشترك شروط النجاح لهذا العلم والعام السابق وعليه اعادة جميع المباحث المقررة - .

المادة الرابعة عشرة :-

١ - يستخرج المجموع العام للنجاح في الفرع الادبي بجمع علامات مباحث اللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، والتاريخ العربي الحديث ، والرياضيات العامة ، واعلى مبحثين من المباحث الاخرى .

ب - يستخرج المجموع العام للنجاح في الفرع العلمي بجمع علامات مباحث اللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، والرياضيات ، والفيزياء ، واعلى مبحثين من المباحث الاخرى .

ج - يستخرج المجموع العام للنجاح في امتحان اي من الفروع المهنية بجمع العلامات التي يحصل عليها في جميع المباحث التي يتقدم بها الطالب لذلك الفرع مضافا اليها علامته في امتحان المبحث العملي الذي تجريه المدرسة له .

د - يستخرج المعدل المؤي للنجاح في اي فرع من فروع الامتحان بقسمة مجموع العام الذي حصل عليه على مجموع النهايات المعطى لعلامات المباحث التي استخدمت في المجموع لذلك الفرع . وضرب الناتج في ١٠٠ ولاتقرب منزلة عشرية .

المادة الخامسة عشرة :-

تكون علامة المشترك - النظلي والدراسة الخاصة - في مبحث الطباعة العربية والانجليزية للفرع التجاري من مجموع علامتي امتحاني نهاية الفصلين الدراسيين الاول والثاني اللذين تعقدتهما المدرسة لطلبة الصف الثاني الثانوي في هذا المبحث - بحسوبة من ٥٠ لكل فصل .

المادة السادسة عشرة :-

تكون علامة المشترك - النظلي والدراسة الخاصة - في مبحث التدريب العملي في السروع : - الزراعي والصناعي والتبرضي والفندقي من مجموع علامتي امتحاني نهاية الفصلين الدراسيين الاول والثاني اللذين تعقدتهما المدرسة لطلبة الصف الثاني الثانوي في هذا المبحث - بحسوبة من ١٠٠ لكل فصل - .

المادة السابعة عشرة :-

تنظر لجنة الامتحانات العامة في القضايا التي لم تعالجها هذه التعليمات وتكون قراراتها في ذلك نهائية وقطعية .

المادة الثامنة عشرة :-

تعد الجداول السبعة المرفقة بهذه التعليمات جزءا لا يتجزأ منها .

المادة التاسعة عشرة :-

تطو تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة رقم ٣ لسنة ١٩٨٩ .

هكذا منه الأصل

جدول رقم - ١ -

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

الفرع : الأدبي		اعتبارا من العام الدراسي : ١٩٩٠/١٩٩١م	
الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات	النهاية الغظى الصفوى
		لكل فصل	لكل فصل
		رقما	كتابية
١ -	التربية الإسلامية	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٢ -	اللغة العربية	٣٠٠	ثلاث ساعات
٣ -	اللغة الإنجليزية	٢٣٠	ساعتان وثلاثون دقيقة
٤ -	التاريخ العربي الحديث	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٥ -	الرياضيات العامة	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٦ -	جغرافية الوطن العربي	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٧ -	العلوم العامة	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة

جدول رقم - ٢ -

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

الفرع : العلمي		اعتبارا من العام الدراسي : ١٩٩٠/١٩٩١م	
الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات	النهاية الغظى الصفوى
		لكل فصل	لكل فصل
		رقما	كتابية
١ -	التربية الإسلامية	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٢ -	اللغة العربية	٢٣٠	ساعتان وثلاثون دقيقة
٣ -	اللغة الإنجليزية	٢٠٠	ساعتان
٤ -	الرياضيات	٢٣٠	ثلاث ساعات
٥ -	الفيزياء	٢٠٠	ساعتان
٦ -	الكيمياء	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٧ -	الاحياء	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة

جدول رقم - ٣ -

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

الفرع : التجاري		اعتبارا من العام الدراسي : ١٩٩٠/١٩٩١م	
الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات	النهاية الغظى الصفوى
		لكل فصل	لكل فصل
		رقما	كتابية
١ -	التربية الإسلامية	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٢ -	اللغة العربية	٢٣٠	ساعتان وثلاثون دقيقة
٣ -	اللغة الإنجليزية	٢٠٠	ساعتان
٤ -	الرياضيات العامة	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٥ -	المحاسبة ومسك الدفاتر	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٦ -	المكتباتية وأعمال المكتبة	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٧ -	مبادئ الاقتصاد والقانون التجاري	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٨ -	المراسلات التجارية	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٩ -	الرياضيات المالية	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
١٠ -	العلوم العامة	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة

جدول رقم - ٤ -

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

الفرع : الزراعي		اعتبارا من العام الدراسي : ١٩٩٠/١٩٩١م	
الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات	النهاية الغظى الصفوى
		لكل فصل	لكل فصل
		رقما	كتابية
١ -	التربية الإسلامية	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
٢ -	اللغة العربية	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
٣ -	البستنة الشجرية والبستنة الخضرية	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٤ -	الانتاج الحيواني	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٥ -	الآلات الزراعية والمشاغل	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
٦ -	وقاية النباتات	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
٧ -	الاحياء	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
٨ -	اللغة الإنجليزية	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
٩ -	الصناعات الغذائية والألبان	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
١٠ -	الإرشاد والتعاون	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
١١ -	إدارة المزرعة	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
١٢ -	الكيمياء	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة

هكذا منه الفصل

جدول رقم - ٥ -

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

الفرع : الصناعي		اعتبارا من العام الدراسي : ١٩٩٠/١٩٩١م		الفرع : الصناعي	
الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات	النهاية	الرقم	المبحث
		لكل فصل	المعظمي		
		رقما	لكل فصل		
١ -	التربية الاسلامية	١٥	٥٠	٢٥	١٠ -
٢ -	اللغة العربية	١٥	٥٠	٢٥	المعلوم العلمية
٣ -	علم الصناعة	١٥	٥٠	٢٥	
٤ -	الرسم الصناعي	١٥	١٠٠	٢٥	
٥ -	الرياضيات	١٥	٥٠	٢٥	
٦ -	الفيزياء	١٥	٥٠	٢٥	
٧ -	اللغة الاجنبية - الانجليزية والالمانية	١٥	٥٠	٢٥	
٨ -	الكيمياء الصناعية	١٥	٥٠	٢٥	
٩ -	الامن والتنظيم الصناعي - ادارة	١٥	٥٠	٢٥	

جدول رقم - ٦ -

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

الفرع : التبرضي		اعتبارا من العام الدراسي : ١٩٩٠/١٩٩١م		الفرع : التبرضي	
الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات	النهاية	الرقم	المبحث
		لكل فصل	المعظمي		
		رقما	لكل فصل		
١ -	التربية الاسلامية	١٥	٥٠	٢٥	١٠ -
٢ -	اللغة العربية	١٥	٥٠	٢٥	الكيمياء
٣ -	اللغة الانجليزية	١٥	٥٠	٢٥	
٤ -	الابراض والتبريض	١٥	١٠٠	٢٥	
٥ -	الادوية والمحلييل	١٥	٥٠	٢٥	
٦ -	الاحياء	١٥	٥٠	٢٥	
٧ -	التغذية	١٥	٥٠	٢٥	
٨ -	علم النفس	١٥	٥٠	٢٥	
٩ -	الرياضيات العلمية	١٥	٥٠	٢٥	
١٠ -	الكيمياء	١٥	٥٠	٢٥	

جدول رقم - ٧ -

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

الفرع : الفندقتي		اعتبارا من العام الدراسي : ١٩٩٠/١٩٩١م		الفرع : الفندقتي	
الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات	النهاية	الرقم	المبحث
		لكل فصل	المعظمي		
		رقما	لكل فصل		
١ -	التربية الاسلامية	١٥	٥٠	٢٥	١٠ -
٢ -	اللغة العربية	١٥	٥٠	٢٥	المعلوم العلمية
٣ -	اللغة الانجليزية	١٥	٥٠	٢٥	
٤ -	تحضير وانتاج وخدمة الطعام والشراب	١٥	١٠٠	٢٥	
٥ -	الايواء (الاستقبال والتدبير الفندقتي)	١٥	٥٠	٢٥	
٦ -	كيمياء الغذاء ، تغذية وصحة عامة	١٥	٥٠	٢٥	
٧ -	حسابات فندقية	١٥	٥٠	٢٥	
٨ -	مبادئ الادارة وقانون العمل والعمل	١٥	٥٠	٢٥	
٩ -	اللغة الفرنسية	١٥	٥٠	٢٥	
١٠ -	المعلوم العلمية	١٥	٥٠	٢٥	

هكذا منه الفصل

قرارات صادرة عن الديوان بتفسير القوانين

قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ٢٤-٨١٧٢ تاريخ ٢٢-٧-١٩٨٩ لتفسير المادة ١٢ من نظام الملاوات الموحدة رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٨ وبين مدى انطباقها على القاضي المبعوث للدراسة في الخارج بالنسبة لاستحقاقه ثلاثة ارباع علاوة الاختصاص التي يتقاضاها عادة أثناء ممارسته لمهامه.

وبعد الاطلاع على كتاب وزير العدل رقم ٢٢-١-٦٥٠٦ تاريخ ١١-٧-١٩٨٩ الموجه لرئيس الوزراء وتديق النصوص القانونية تبين لنا ان المادة ١٢-١ من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ تنص على ان الموظف الموفد في بعثة او دورة خارج المملكة يستحق راتبه وعلاواته كاملة عن الاشهر الاربعة الاولى من مدة البعثة او الدورة و ٢/٣ مجموع راتبه وعلاواته عن باقي مدة الايفاد اذ اكلن متزوجا ونصف ذلك المجموع اذا كان اعزبا.

والمادة ١٢ من نظم الملاوات الموحدة للموظفين رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٨ المطلوب تفسيرها تنص على انه - اذا كمل الموظف الخاضع لاحكام نظم الخدمة المدنية يتقاضى علاوات بموجب نظم الملاوات الفنية وعلاوات الاختصاص الموحدة للموظفين رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ او نظم الملاوات الموحدة رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ قبل نفاذ احكام هذا النظم وكانت الملاوات اكثر من الملاوات التي يستحقها بموجب هذا النظم عند تطبيقه فيستمر الموظف في تقاضي المبلغ الذي يتقاضاه من تلك الملاوات ملادا يمارس العمل الذي يتقاضاه من اجله -

ينص من نص المادة ١٢ المشار اليها آنفا ان حكمها بما تضمن من شروط استحقاق انها يبرى على الموظفين الذين كانوا يتقاضون علاواتهم - بمافيها علاوة الاختصاص - بموجب النظمين رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ورقم ٣ لسنة ١٩٧٧.

وحيث ان القضاة لا يتقاضون علاواتهم - بمافيها علاوة الاختصاص بموجب هذين النظمين بل بموجب نظم خاص اخر هو نظم الخدمة القضائية رقم ١١ لسنة ١٩٨٥ كما عدل بالنظم رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٨ ... فان ملينني على ذلك ان احكام المادة ١٢ من النظم رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٨ موضوع البحث وبما تضمنته من شروط وتود لا تنطبق على القضاة سواء اكلوا مملين ام مبعوثين .

وحيث ان المادة ١٢١ - ١ من نظام الخدمة المدنية تنص على القضاة المبعوثين عملا باحكام المادة ١٢ من قانون استقلال القضاة بما دام انه لم يتضمن نصوصا تعالج الامور المتعلقة ببعثات القضاة ، فان القضاة المبعوثين للدراسة خارج المملكة يستحقون النسب المقررة في هذه المادة من علاوات الاختصاص البينة في نظم الخدمة القضائية المشار اليه دون قيد او شرط من شروط المادة ١٢ من النظم رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٨ . وعلى ذلك نسر النص المطلوب تفسيره .

قرار صادر بتاريخ ١١ - صفر - سنة ١٤١١ هـ . الموافق ١ - ١٩٩٠ م .

عضو قاضي محكمة التمييز خليفة السحيبات	عضو قاضي محكمة التمييز فايز المبيضين	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معلا
---	--	---

عضو مندوب وزارة المالية المستشار صبحي الحسن	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طماني
---	---

الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٩٠

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه الموجه لعملي وزير العدل رقم ٢-١٨٢٢ تاريخ ٦-٢-١٩٩٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لتفسير المادة ٢٧٢ من قانون الجمارك رقم ١ لسنة ١٩٨٢ على ضوء المادتين ١١٦ و ١١٧ من قانون الاجراء رقم ٢١ لسنة ١٩٥٢ وبين مدى الحق الذي تنتفع به دائمة الجمارك على اموال المكلفين غير المنقولة الملقى عليها حجز لسلح الدائرة بموجب قانون تسجيل الاموال الاميرية التي تكون في نفس الوقت مرهونة لدائنتين اخريين وفقا لقانون وضع الاموال غير المنقولة تامين الدين . وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية - الجمارك ارجاء لرئيس الوزراء برقم ٨٥٠٠٠-٨٧-٨٥٦١٨ تاريخ ٢٤-١-١٩٩٠ وتديق النصوص القانونية تبين لنا يلي -

المادة ٢٧٢ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ٨٣ تنص بالاتي ...
- تتمتع الدائرة من اجل تحصيل جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى التي سلف بتحصيلها ، وكذلك الغرامات والتعويضات والمدفوعات والاستردادات بمافيها على اموال المكلفين المنقولة وغير المنقولة حتى حالة الانقاس وبالمضلية على جميع الديون بما المتعلقة منها ببيانة الاشياء وبسريسة القضاء التي يقدمها الآخرون والديون التي لها امتياز علم على الاموال المنقولة ...
والمادة ١١٦ من قانون الاجراء رقم ٣١ لسنة ٥٢ تنص ...

- حق الامتياز الناشئ عن وضع الاموال غير المنقولة تامين الدين وغيره من الحاصلات يضمن وفق احكام قوانينه وانظمتها الخاصة ...

- والمادة ١١٧ منه ايضا تنص ...

- اصحاب حق الامتياز الخاص يتقدمون في استيفاء ديونهم على اصحاب حق الامتياز العام ...
ولقد عرفت المادتان ١١٣ من قانون الاجراء و ١٤٢٦ من قانون المدني حق الامتياز العام وحق الامتياز الخاص بان الاول يرتب لصاحبه حق استيفاء دينه من اموال الدين جميعها ترجيحاً على غيره من الدائنين ، والثاني يرتب لصاحبه حق استيفاء دينه من مال الدين الذي يتعلق به حق الامتياز ...

وتطبيقا لهذا التعريف يكون الدائن المرتين - لسل غير منقولة بموجب سند ادانة منظم في دائرة تسجيل الاراضي وفقا لقانون وضع الاموال غير المنقولة تامين الدين رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ صاحب حق امتياز خاص على المال المرهون بينما ان دائرة الجمارك التي توضع الحجز على نفس المال المرهون لتحصيل حقوقها منه هي صاحبة امتياز علم كما هو صريح المادة ٢٧٢ من قانون الجمارك المشار اليها سلفا .

وحيث ان اصحاب حق الامتياز الخاص يتقدمون في استيفاء ديونهم على اصحاب حق الامتياز العام عملا باحكام المادة ١١٧ من قانون الاجراء المنوه بها آنفا .

فان ما ينبغي على ذلك ان تراحم دائرة الجمارك في استيفاء حقوقها عن طريق حجز مال غير منقول مع دائن مرتين لهذا المال قبل الحجز وبموجب سند تأمين منظم في دائرة من دوائر تسجيل الاراضي بموجب القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ يعطي الدائن المرتين حق التقدم والرجحان على دائرة الجمارك في استيفاء دينه من المال المحجوز والمرتهن . وما يتبقى منه من ثمن المال تستوفيه دائرة الجمارك .

هذا وليس في قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ الذي يجوز لدائرة الجمارك تحصيل ديونها بموجب ما يجر في ذلك شيئا ... خاصة وان الاحكام التي تضمنها هذا القانون فيما يتعلق بحقوق الامتياز بالنسبة لديون الخزانة العامة تعتبر احكام القانون علم بديون الخزينة ، بينما ان ما تضمنته المادة ٢٧٢ من قانون الجمارك في امتياز الدائرة من اصحاب حق الامتياز العام على اموال المكلفين هو حكم لقانون خاص بديون الدوائر الجمركية . والقاعدة تقضي بتطبيق احكام القانون الخاص اذا تعارض مع احكام القانون العام . وعلى هذا نسر النص المطلوب تفسيره .

قرار صادر بالاكثية بتاريخ ١١ صفر سنة ١٤١١ هـ . الموافق ١ - ١٩٩٠ م .

عضو قاضي محكمة التمييز خليفة السحيبات	عضو قاضي محكمة التمييز فايز المبيضين (بخلف)	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معلا
---	--	--

عضو مندوب وزارة المالية صبحي الحسن (بخلف)	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طماني
--	---

هكذا منه الاجل

قرار المخالفة المعطى من القاضي السيد فايز المبيضين والمضو السيد صبحي الحسن في قرار التفسير
رقم ١٥-١٩٩٠

بعد الاطلاع على كتاب دولة رئيس الوزراء بشأن بيان مدى الحق الذي تتمتع به دائرة الجمارك على اموال المكلفين بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية والتي تكون بنفس الوقت مرهونة لدائنين آخرين . وبالرجوع الى النصوص القانونية ذات العلاقة نرى هذا الموضوع نجسد :-

١ - المادة ١٤ من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ تنص على ما يلي : -
١ - بالإضافة الى ماورد في هذا القانون يجوز للحكم الاداري ان يوقف في دائرة تسجيل الاراضي بيع الاموال غير المنقولة المملوكة لاي مخلص او تابعينها او فراغها او انتقلها الى ان تدفع الاموال الاميرية المستحقة عليها بتبليها الى الخزينة المالية وتعتبر الاموال الاميرية المستحقة مؤمنة بالدرجة الاولى بآية اموال غير منقوله عائدته للمكلف

ب - لايجوز لمدير الاراضي والمساحة ان يجري اية معللة تامين او فراغ او انتقال مالم يتأكد من ان الاموال الاميرية المستحقة عن تلك الاموال غير المنقولة قد دفعت بتبليها سواء كان ذلك في مكتب التسجيل او تسوية الاراضي .

٢ - المادة ٢٥٠ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ نصت على مايلي :-
تحصل الرسوم والضرائب والقرائن المقررة او الحكم بها بالتفصيل والتكامل من المالكين او المسؤولين عن التهرب وذلك وفق الاصول المتبعة في قانون تحصيل الاموال الاميرية

٣ - قرار التفسير رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ الصادر بالاكثرية بتاريخ ٥-١٢-١٩٨٧ المتضمن تفسير المادة ١٤ من قانون تحصيل الاموال الاميرية حيث تضمن هذا القرار ما يفيد ان الاموال الاميرية لها حق الاولوية على الاموال غير المنقولة والموضوعة تاميناً للدين ولها حق الامتياز على غيرها من الديون رغم اسبقية هذه الديون في ترتيب الـدرجـة .

٤ - المادة ١٢٢ من الدستور نصت على مايلي :-

١ - للديوان الخاص حق تفسير نص اي قانون لم تكن المحاكم قد فسرتة اذا طلب اليه ذلك رئيس الوزراء .

٢ -

٣ -

٤ - يكون للقرارات التي يصدرها الديوان الخاص ونشر في الجريدة الرسمية مفعول القانون .
وحيث ان مهمة الديوان الخاص حق تفسير نص اي قانون مالم تكن المحاكم قد فسرتة اذا طلب اليه ذلك رئيس الوزراء . وبما ان مهبة في هذا المعنى هي تفسيرية وليست افتراضية .

وحيث ان المادة ١٤ من قانون تحصيل الاموال الاميرية قد فسرت بموجب قرار التفسير المشار اليه وان لها مفعول القانون فلا يجوز الرجوع عنه او التعديل فيه - وان ماورد في المواد ١١٦، ١١٧ من قانون الاجراء والمادة ١٢٢ من القانون المدني والمادة ٢٧٢ من قانون الجمارك لايفر شيئاً في صراحة المادة ١٤ من قانون تحصيل الاموال الاميرية بعد تفسيرها وان عبارة (بامتنياز عام على اموال المكلفين المنقولة او غير المنقولة) الواردة في المادة ٢٧٢ من قانون الجمارك لا تتعارض مع نص المادة ١٤ المنوه عنها ولا تعديلاً لها وانما تأكيداً على امتياز الاموال الاميرية امتيازاً عاماً في حالة عدم وجود اصحاب حق امتياز وامتنيازاً خلاصاً في حالة وجود اصحاب حق امتياز خلاص لان القاعدة التفسيرية كما عبر عنها علماء الشريعة تقول (تخصيص حالة بلذكر لا تجعلها تفرد بالحكم) .

لهذا وخلافا لما توصلت اليه الاكثرية المحترمة فاننا نرى ان المادة ١٤ من قانون تحصيل الاموال الاميرية تعطى الاموال الاميرية سواء كانت عقدة لدائرة الجمارك او اي اموال اخرى تسري عليها هذه المادة حق امتياز خلاص تتقدم فيه على سائر الديون رغم اسبقية هذه الديون في ترتيب الـدرجـة على اموال المكلفين .
قراراً صدر بتاريخ ١١ ايار سنة ١٤١١ هـ الموافق ١٥-١-١٩٩٠ .

المضو الخلف
صبحي الحسن

القاضي الخلف
فايز المبيضين

قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٩٠
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتبه الموجه الى معالي وزير العدل رقم رس-٢-١٢١٢١ تاريخ ٢٥-٩-١٩٨٩ لاجل تفسير المادتين ١٤ و ١٧ من قانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ والفقرة ١ - ب من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون المشار اليه : وبين ما اذا كانت تلك النصوص تقضي بخضوع العقود التي تبرمها مؤسسة الاذاعة والتلفزيون مع الشركات الاجنبية لاستئجار او شراء برامج ومسلسلات اجنبية ، لرسوم طوابع الواردات ، اذا كانت تلك العقود يتم توقيعها من قبل تلك الشركات خارج المملكة ، وترسل الى المملكة وتعاد الى تلك الشركات بعد توقيعها من قبل المؤسسة .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير المالية الموجه الى سيادة رئيس الوزراء رقم ١٥-١٢٧١ تاريخ ١٩-٩-١٩٨٩ وتديق النصوص القانونية تبين ما يلي :

تنص المادة ١٤ من - قانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ - على ما يلي -

- كل مستند نظم داخل المملكة ، او كان يتعلق - ايها نظم - بآية اموال واقعة في المملكة او باي امر تم او يجب ان يتم في اي قسم منها لا يكون معتبراً لاي غرض كان - الا في الدعوي الجزائية - مالم تلتصق عليه الطوابع وتدفع عنه الغرامة القانونية - .

كما تنص المادة ١٧ من القانون المذكور على مايلي :
- كل مستند نظم خارج المملكة وكان تبليها لرسم الطوابع تلتصق عليه الطوابع وتبطل من الشخص الذي يقبله او يستعمله في المملكة وذلك عند قبوله او استعماله - .

واما الفقرة ١ - ب من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات فتتضمن على اعماء (جميع الوثائق والعقود والوصلات والمستندات والاوراق التي تنظم خارج المملكة تبليها لمعاملات الحكومة ، والاستدعاءات التي يرسلها الافراد في البريد من غير البلاذ الادني) .

وبالتدقيق في نص المادة ١٤ من قانون رسوم طوابع الواردات يتبين على انه تخضع المستندات التالية بموجبها لرسم طوابع الواردات :-

اولاً : - المستند الذي ينظم داخل المملكة اذا كان من المستندات التي تخضع لرسم طوابع الواردات بمقتضى الجدول رقم ١ الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات .

ثانياً : - المستند الذي يتعلق باموال واقعة في المملكة ايها نظم ، اي سواء نظم داخل المملكة او خارجها .
ثالثاً : - المستند الذي يتعلق باي امر تم في المملكة او يجب ان يتم في اي قسم منها ، وذلك ايها نظم المستند ، سواء نظم داخل المملكة او خارجها

وبناء على ذلك ، وبما ان العقد الذي تبرمه مؤسسة الاذاعة والتلفزيون وتستاجر او تشتري بموجب برامج ومسلسلات تلفزيونية ، يتعلق باهر سيتم في المملكة ، وهو عرض تلك البرامج والمسلسلات تبليها لمن ذلك العقد يخضع لرسم طوابع الواردات بمقتضى احكام المادة ١٤ المشار اليها .

واما المادة ١٧ من قانون رسوم طوابع الواردات فتتعلق بالمستندات التي تنظم خارج المملكة ، وكانت تبليها اصلاً لرسم الطوابع ، وذلك تبليها كن سبب خضوعها للرسم وقد جاءت هذه المادة لتبين ان الشخص الذي يقبل ذلك المستند ، او يستعمله في المملكة ، هو المسؤول عن الصاق الطوابع عليه ، وبطلانها منسند قبوله او استعماله - .

هكذا منه الفصل

وأما الفترة ١ ب من الجدول رقم ٢ ، المحقق بقانون رسوم الطوابع، فتتعلق بأعفاء الوثائق والعقود والوصولات والمستندات المنظمة خارج المملكة من رسم الطوابع ، إذا كان القصد منها تأييد معاملات الحكومة، كما تتعلق بأعفاء الاستدعاءات التي يرسلها غير الأردنيين بواسطة البريد من خارج المملكة من رسم الطوابع .

هذا ما تقرره بالاكثرية في تفسير النص المطلب بموجب طلبها .

قراراً صدر بتاريخ ١١ صفر - سنة ١٤١١ هـ . الموافق ١-٩-١٩٩٠ .

عضو مجلس محكمة التمييز	عضو مجلس محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ (مخالف)
عضو مجلس محكمة التمييز	عضو مجلس محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ (مخالف)
عضو مجلس محكمة التمييز	عضو مجلس محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ (مخالف)
عضو مجلس محكمة التمييز	عضو مجلس محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ (مخالف)

قرار المخالفة الصادر عن رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين السيد عبد الكريم معاذ والمضو
القاضي السيد خليل السحيبات في قرار التفسير رقم ١٦-١٩٩٠

الغاية من طلب تفسير المادة ١٤ من قانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ هي لبيان ما إذا كانت عقود شراء واستئجار البرامج والمسلسلات الاجنبية التي يتم إبرامها بين المؤسسة والشركات الاجنبية في الخارج تخضع لرسوم طوابع الواردات وغرامتها المقررة في القانون المشار اليه .

ويستعرض مرآجل الانعقاد حسبها اوضحها وزير المالية في كتابه الموجه لرئيس الوزراء بهذا الشأن فان هذه العقود تتعدى بل يجب المؤسسة وقبول الشركة الاجنبية في الخارج عن طريق المراسلة . وبذلك فهي من نوع العقود التي تتم بين متعاملين لا يضمها مجلس واحد حين العقد وينطبق عليها شروط المادتين ١٠١ و ١٠٢ من القانون الخنسي .

وحيث ان المادة ١٠١ مدني تعتبر التعاقد في مثل هذه العقود قد تم في المكان الذي يصدر فيه القبول وحيث ان المكان الذي يصدر فيه القبول في العقود المذكورة هو خارج المملكة حسب الإفصاح السابق فيكون مكان العقد ايضاً في الخارج .

وحيث ان العقود التي تنظم خارج المملكة لا تخضع لرسوم طوابع الواردات الا اذا كانت تنطبق بأموال واقعة في المملكة او باي أمر تم او يجب ان يتم فيها حسب نص المادة ١٤ المطلوب تفسيرها .

وحيث ان العقود موضوع البحث ليست من هذا القبيل فهي لا تخضع لرسوم طوابع الواردات وغرامتها .

اما القول بان هذه العقود تتعلق بأمر سيتم في المملكة على اعتبار ان البرامج والمسلسلات المستأجرة او المستأجرة سيتم عرضها في المملكة فيرد عليه ان المقصود بمقالة - العقود التي تتعلق بأمر سيتم في المملكة - الواردة في نص المادة ١٤ هو ان يكون مكان تنفيذ العقد داخل المملكة كشرط في العقد ذاته كما في محاولات الاغتيال التي تتم في خارج المملكة للتعليم بالاسلحة داخلها اما في عقود بيع المتقول واستئجاره فان تنفيذ البيع ينقل ملكية المبيع وانتقال حق الانتفاع بالماجوريتين بمجرد إبرام العقد في مكان التعاقد وهو خارج المملكة كما اسلفنا الا اذا تضمن العقد شرطاً يقضي بخلاف ذلك او بما يقيد حق الانتفاع بالمبيع او المايجور على وجه محدد . وليس في المعطيات التي بينها وزير المالية بكتابه المشار اليه ما يشير الى شرط كهذا .

لهذه الاسباب يخالف الاكثرية المحترمة ونرى ان هذه العقود لا تخضع لرسوم طوابع الواردات وغرامتها . قراراً صدر بتاريخ ١١ صفر - سنة ١٤١١ هـ . الموافق ١-٩-١٩٩٠ .

عضو رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ (مخالف)	عضو رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ (مخالف)
---	---

- تصحيح خطأ -

وقع خطأ مطبعي في النظم المعدل لنظام الضريبة على الاستهلاك رقم ١٦ لسنة ١٩٩٠ المنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣٧١٧ الصادر بتاريخ ١٦-٩-١٩٩٠م حيث ورد في الصفحة ١٥٨٨ ان رسم طبعة مجلدي جولد ستر المطروحة في الاسواق المحلية ٣٣ فلساً - خطأ . والصواب هو : - ٣٠٠ فلس .

هكذا منه الأصل